



## The use of hearing as evidence in the marginal notes of Nasir al-Din al-Laqqani (958 AH) on the explanation of al-Tasrif by al-Taftazani (792)

<sup>1</sup>Researcher: Asma Nassif Kamar

College of Education for Human Sciences / Department of Arabic Language\ Language

STD2024208.Asmas.n@uowasit.edu.iq

+964-7714372291

<sup>2</sup>Prof. Dr. Majeed Khairallah Rahi

College of Education for Human Sciences / the University of Wasit.

Department of Arabic Language\ Language

[malzamili@uowasit.edu.iq](mailto:malzamili@uowasit.edu.iq)

Received Mar.15, 2026

Revised May.5, 2026

Accepted May.8, 2026

Online October1, 2026

### ABSTRACT

"Auditory transmission" represents the governing principle upon which morphological rulings are based in al-Laqqani's commentary, transcending the role of analogical reasoning. He employed this methodology across three sources: the Holy Quran (with 36 examples), Quranic readings, and Arabic poetry (with 7 verses).

Al-Laqqani's inferential framework reveals that Quranic evidence is the most prominent and dominant source, and he skillfully utilized it in diverse ways. Sometimes he quoted the entire verse, and other times he extracted a word or a line to clarify a subtle morphological phenomenon such as verb transitivity or vowel change. As for the order of evidence, he generally prioritized the Quran, but uniquely, he placed poetry before it in only one instance to establish the "principle of linguistic usage" as a prelude to highlighting the "perfection of Quranic usage." He also minimized the use of poetry, limiting himself to the complete verse to ensure contextual accuracy.

In weighing the evidence, he gives preference to multiple Qur'anic hearing over standard argumentation, and employs readings – sometimes with ambiguity and sometimes with the explicit mention of the names of the reciters – as tools to control the structure of the word and its derivational weight, dropping the accusation of "irregularity" from the words. In comparison with the commentator Al-Taftazani and those who preceded him, Al-Laqqani stands out as more liberal and scientifically accurate; he does not mention the readings for interpretive purposes, but rather invests them as decisive morphological evidence to settle the dispute; which makes him more protective of the rules than his predecessors.

### Keywords:

Listening, argumentation, readings, Al-Laqqani's linguistic methodology.

### الاستلال بالسمع في حاشية ناصر الدين اللقاني (958هـ) على شرح التصريف للفتازاني (792)

<sup>1</sup>الباحثة: أسماء نصيف كمر

كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

أ.د. مجيد خيرالله راهي

كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية

### الملخص

يُمثل "السمع" الأصل الحاكم الذي بُني عليه الأحكام الصرفية في حاشية اللقاني، متجاوزاً دور القياس التابع. وظف هذا المنهج عبر ثلاثة مصادر: القرآن الكريم (بـ36 شاهداً)، القراءات القرآنية، والشعر العربي (بـ7 أبيات). تتضح الخريطة الاستدلالية للّقاني في أن الشاهد القرآني هو الدليل الأكثر حضوراً واستحواً، وقد أُنقن توظيفه بطرق متنوعة؛ فتارة يورد الآية كاملة، وتارة يقتطف كلمة أو شطراً لضبط ظاهرة صرفية دقيقة كتعدية الفعل أو الإعلال، أما عن ترتيب الأدلة، فقد التزم بتقديم القرآن غالباً، لكنه انفرد بتقديم الشعر عليه في موضع واحد فقط؛ ليؤسس "أصل الوضع اللغوي" تمهيداً لإبراز "كمال الاستعمال القرآني"، وقد قلل من الشعر مكتفياً ببنيته كاملاً لضمان دقة السياق.

وفي الترجيح بين الشواهد، يُرجح السماع القرآني المتعدد على الجدل القياسي، ويوظف القراءات متارة بالإبهام وتارة بالتصريح بأسماء القراء- من مثل أدوات لضبط بنية الكلمة ووزنها الاشتقاقي، مُسقطاً تهمة "الشذوذ" عن الألفاظ، وبالمقارنة بالشارح التفتازاني ومن سبقه، يبرز اللقائي أكثر تحرراً ودقة علمية؛ فهو لا يذكر القراءات لغايات تفسيرية، بل يستثمرها كشواهد صرفية حاسمة لقطع النزاع؛ مما يجعله أكثر تحصيلاً للقواعد من سابقه.

الكلمات المفتاحية: السماع، الاحتجاج، القراءات، منهج اللقائي اللغوي

المقدمة:

السماع في اللغة: قال أبو منصور الأزهرى (370هـ): "اسم ما استندت الأذن من صوتٍ حسنٍ، والسماع أيضاً: ما سمعت به فشاغ وتكلم به، والسماعان: الأذنان من كل ذي سمعٍ" (الأزهرى، 2001م: 123/2، وابن منظور، 1405هـ: 165/8)، وقال أيضاً ابن منظور (711هـ): "وكل ما التذته الأذن من صوتٍ حسنٍ سماع" (ابن منظور، 1405هـ: 165/8)

السماع في الاصطلاح: قد سماه ابن الأنباري (577هـ) بـ"النقل"، فقال: "فأما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة" (الأنباري، 1957م: 45)، ما يفهم من تعريف ابن الأنباري أنه لا بد أن يكون النص المنقول، عربياً خالصاً، لم تتداخل اللغات الأخرى فيها، فصيحاً، صحة النقل (الأنباري، 1957م: 45)، فقد أورد عددًا من الفصول في نقل التواتر والآحاد وشروط وعدالة الناقل للنص اللغوي.

وقد أشار أيضاً إلى جزء مهم، هو أن يكون المنقول مطرداً [كثيراً]، فإذا كان قليلاً فلا يُعدّ نقلاً، إذ قال: "فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين، وما شذ من كلامهم، كالجزم بـ(لن) والنصب بـ(لم)، فُرى في الشواهد: (ألم نشرح لك صدرك) (الإنشراح: 1) بفتح الحاء (الزمخشري، 1947م: 770/4)، وكالجر بـ(لعل) كما في (عبد الملك 1993م: 96):

لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ (0000) (الأنباري، 1957م: 81-82)

أما السيوطي فقد اختلف عنه فسماه "السماع"، فعرفه فقال: "أنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن قسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بُدَّ في كل منها من الثبوت" (السيوطي، 2006م: 74)، لكن وإن اختلف أبو البركات بن الأنباري مع السيوطي في التسمية إلا أنهما لم يختلفا فيما يتضمن-السماع أو النقل- عندهما، فهو يشمل: القرآن الكريم وحديث رسول الله ﷺ وكلام العرب، أما الشرط الذي يجمع هذه الثلاثة ويجب توافره فهو ثبوت السند فيمن سمع منهم أو نقل عنهم.

ويُعدّ السماع أحد أهم أدلة الصناعة عند علماء اللغة، بل هو أصلها الأول الذي بُنيت عليه القواعد النحوية والصرفية، إذ اعتمد اللغويون في تععيد اللغة العربية على ما نقل عن العرب الفصحاء نقلاً صحيحاً، وعدّوا ذلك المرجع الأعلى في الاستدلال، قبل القياس وسائر الأدلة، إذ السماع المادة الأساسية التي يقوم عليها القياس.

قسّم ابن الأنباري "النقل" إلى قسمين: متواتر وآحاد، فـ"التواتر": هو ما نقله جمعٌ كثيرٌ يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، كالقرآن الكريم، وما تواتر من السنة، وكلام العرب، وقد اتفق العلماء على كونه دليلاً، لكنهم اختلفوا في نوع العلم الذي يُفيد.

فذهب أكثرهم إلى أن خبر التواتر يُفيد العلم الضروري، وهو العلم الذي يحصل للنفس ابتداءً من غير نظر ولا استدلال، كالعلم الحاصل بالحواس الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس، ووجه ذلك أن النفس إذا تلقت الخبر من عدد كبير يمتنع عادةً اتفاقهم على الكذب، حصل لها العلم مباشرةً، من غير حاجة إلى ترتيب مقدمات أو استدلال عقلي، فكان حاله قريباً من حال الإدراك الحسي.

واعتمد علماء اللغة معاييرَ جغرافيةً واجتماعيةً صارمةً لضبط حجية السماع ومنهم الفارابي، إذ جعل "العزلة عن الآخر" شرطاً لصحة المنقول اللساني، ففي رؤيته، يُعد سكان البراري القاطنون في أواسط البلاد هم المرجعية الأسمى للسماع، لكونهم أبعد الناس عن مخالطة الأمم الأخرى، مما حفظ ألسنتهم من الفساد اللساني الذي قد يطرأ نتيجة التجارة أو المجاورة، ومن هذا المنطلق؛ نقد الفارابي السماع من أهل المدن "الأمصار" أو القبائل التي تسكن الأطراف، معللاً ذلك بأن مخالطتهم للأجانب تُكسبهم لغات غريبة تُضعف طواعية ألسنتهم للغتهم الأصلية، وتجعل كلامهم مشوباً بالفساد الذي لا يصلح لبناء القواعد العلمية عليه، وبهذا يكون السماع الذي يُعتدُّ به، يؤخذ من قبائل كانت تمثل الذروة في الفصاحة، مثل قبائل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وطيء، لكونهم الأبعد عن لغات الحبشة والهند والفرس والروم، مما حفظ لغتهم في صورتها المعيارية الأولى، ولا يؤخذ من سكان المدن "الأمصار" أو سكان الأطراف والمناطق الحدودية؛ لتعرض لغتهم لـ "الفساد اللساني" الناتج عن مخالطة الأجانب، مما أدى إلى دخول اللكنة وقبح الألفاظ في كلامهم، وهو ما يسقط حجية الاحتجاج بسماعهم في بناء القواعد الكلية؛ لأن ألسنتهم لم تعد مطواعة للغة الفصحى، بل تداخلت معها لغات أهل الشام ومصر وغيرهم. (الفارابي، 1986م: 145-148)

يتضح مما سبق أن السماع عند القدماء لم يكن مجرد وسيلة لنقل اللغة، بل كان أصلاً منهجياً حاكماً لبقية أدلة الصناعة، إذ به تُستنبط القواعد، وعليه يُقاس غيره، وبه تُضبط حدود القياس والتعليل، وقد أدى هذا التصور إلى جعل السماع المرجع الأعلى في الاستدلال اللغوي، فلا يُعمل بالقياس إلا في ضوء ما ثبت سماعه، ولا يُلتفت إلى التعليل إذا خالف النقل الصحيح.

ومن هذا المنطلق، انتقل علماء اللغة إلى توظيف القياس بوصفه دليلاً تابعاً للسماع، يُستعمل لضبط الظواهر المطردة وتعميمها، لا لمعارضة النصوص المسموعة، وهو ما يمهّد للحديث عن القياس عند اللغويين بوصفه الدليل الثاني من أدلة الصناعة، وبيان موقعه وحدوده في المنهج اللغوي القديم.

ويُعدّ هذا التأصيل مدخلاً مناسباً لفهم مناهج الشراح والمتأخرين، ومنهم ناصر الدين اللقاني، الذين ساروا على تقديم السماع في مواضع الاحتجاج، ثم أعقبوه بالقياس والتعليل، مع مراعاة ما ثبت نقله عن العرب.

أولاً: القرآن الكريم وقراءته

### القرآن الكريم:

القرآن في الاصطلاح: "هو كلام الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، المتعبد بتلاوته، المنقول بالتواتر، المكتوب في المصاحف، من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس. (حبيب، 1998م: 15)

وقد اهتم اللقاني بالشاهد القرآني اهتماماً واضحاً في كتابه، إذ كثر الشاهد القرآني لموضوعاته، فقد بلغ عددها (36) شاهداً قرآنياً مع القراءات القرآنية، ويلاحظ من استشهد اللقاني بالشواهد القرآنية عدة أمور، منها:

- 1- كان يورد جزءاً من الآية القرآنية، ومن ذلك استشهاده في أن استعمال صيغة "أفعل" في بعض الأفعال لا يكون بالضرورة لغرض التعدية، بل قد يُستعمل الإشارة إلى أن هذا الأمر عند الصرفيين تكون أفعل بمعنى فعل لما يلي الفعل، أو لتوضيح حالة معينة، إذ قال: "فالامتلاء المدلول عليه بـ"شغل" دون الامتلاء المدلول عليه بـ"أشغل"، (واعلم) إنما عبر بهذه الصيغة إشارة إلى الاهتمام وإلقاء البال إلى ما يرد بعدها؛ لاحتياجه إلى تنبيه؛ لغموضه ومخالفته للغالب على "أفعل" من كونها لتعديّة القاصر، أي: فعل المجزئ، (فَيَصِيرُ)، أي: "أفعل" المنقول إليه، "فأكب"، أي: فاستلقى على وجهه، ومنه: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ﴾ (الملك: 22)، والنصريح بقوله بعده: [على وجهه] زيادة توضيح [وإظهار لبشاعة هذه الحالة] (اللقاني، 2018م: 185)، وسأذكر الآية كاملة ﴿أَفَمَنْ﴾

يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وكذلك استشهاده في تنوع الفعل "جَعَلَ" بتنوع معناه المراد في السياق، ومن أبرز أوجهه:

- بمعنى "خَلَقَ" وفي هذه الحالة يكتفي الفعل بمفعول به واحد "فعل متعدٍ لواحد"، إذ قال: "مثل المعنى المعبر عنه بـ(خَلَقَ) وهو أوجد، فيتعدى إلى واحدٍ نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام: 1) مِنْ أَنْ (جَعَلَ) يَرُدُّ بِمَعْنَى (خَلَقَ) كَلَامَ ظَاهِرِيٍّ (اللقاني، 2018م: 151)

- بمعنى "صَيَّرَ" ويفيد هنا تحويل الشيء مِنْ حالٍ إلى حالٍ أخرى، وفي هذا الوجه يتعدى الفعل لمفعولين، كما في قوله: "وَصَيَّرَ" وهو: حَوَّلَ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ؛ فيتعدى إلى اثنين (اللقاني، 2018م: 151)، نحو: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُودًا إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾ (الأنبياء: 58)

ومنه أيضًا في أثر حرف الباء في تحديد المقصور عليه، إذ قال: "ودخول الباء على المقصور عليه كما هنا استعمالٌ صحيحٌ، وإن كان الشائع دخولها على المقصور (اللقاني، 2018م: 203)، كما في: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (آل عمران: 74)، ومنه أيضًا قوله في أن الفعل "رَجَعَ" مخففة الجيم، يتعدى إلى مفعول به بنفسه دون الحاجة إلى التعدي بالهمزة أو التضعيف، إذ قال: "و[رَجَعَ] مخففة الجيم؛ لأنه يتعدى بنفسه (اللقاني، 2018م: 211)، ومنه: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: 99)

وكذلك استشهاده في أن الهمزة والتضعيف إذا دخلتا على الفعل فإنها تغير معناه، إذ قال: "وأما في الهمزة والتضعيف فلا بُدَّ مِنَ التَّغْيِيرِ" يعني: إذا كانتا للتعدية، وإلا فلا يلزم التَّغْيِيرُ كما في: "أسرى وسرى" و "أبشر و بشر" ومنه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ وَمَن يَقْرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (الشورى: 23)، والسرى في وجوب التَّغْيِيرِ أَنَّ "فَعَلَ" لحصول الأثر، و "أفعل وفعل" للتأثير، وهو إيجاد التأثير في الغير، والإيجاد هو التَّصْيِيرُ المذكور، وصنيعه لا يقتضي سوى اشتراك "أفعل وفعل" في التَّغْيِيرِ" (اللقاني، 2018م: 237)

2- كان في بعض الأحيان يورد من الآية كلمتين، كما في استشهاده في المعنى اللغوي الذي جاء به كلمة "وَفَرَ" وهو الكمال والكثرة التي بلغت منتهاها، إذ قال: "و[الوافرة] الكاملة، أخذًا من "وَفَرَ" اللازم أي: كَمَلَ، لا من [وَفَرَه] أي: أكمله (اللقاني، 2018م: 79)، كما في: ﴿قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾ (الإسراء: 63)

ومن ذلك أيضًا، في تفسير المعنى اللغوي لكلمة "مَكْنُونٌ"، إذ قال: "و[مَكْنُونٌ] من [كَنَّهُ] ستره سترًا معنويًا، من السَّتر الحسي، فأكَّنْهُ (اللقاني، 2018م: 87)، كما في: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ (النمل: 74).

ومنه استشهاده لبيان المعنى اللغوي لكلمة "عفا" الواردة وهو كُنْزٌ وزاد لا دَرَسَ وانمحى وأزيل، فقال: "نَحْوُ: عَافَاكَ اللَّهُ وَأَعْفَاكَ، [أعفاك] للتعدية، أي: جعلك عافيًا، أي: كثير القوة، من عفا الشيء كثر، ومنه: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ آبَاءُنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ (الأعراف: 95)، لا من عفا: دَرَسَ" (اللقاني، 2018م: 191)

وقوله في الفعل المضارع إذا سبق بـ(لو) نقل معناه من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، إذ قال: "ومثله: المضارع في سياق (لو) كقوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (الحجرات: 7)، [نَقَلْتُ مَعْنَاهُ] وهو الحصول في الجال أو الاستقبال [إلى الْمُضِيِّ]، أي: الحصول فيما مضى" (اللقاني، 2018م: 248)

واستشهد أيضاً؛ للدلالة على وقوع "المجاز بالحذف" أو "مجاز النقصان" في اللغة العربية، إذ قال: "وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ مَجَازًا، أَيْ: مَرَسَلًا، وَهُوَ كَذَلِكَ، نَعَمْ هُوَ مَجَازٌ بِالنُّقْصَانِ (اللقاني، 2018م: 280)، مثل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ (يوسف: 82)، وقوله في إثبات أن "زاد" يتعدى إلى مفعولين وليس مفعول واحد، كما في قوله: "يقال: [زاد الشيء] ومعناه: [ازداد]، [وزادته غيره] جعله مزدادًا، وظاهر عبارته أن تعديه إلى واحدٍ فقط، [وإطباق] المعربين-على أن "إيمانًا" في: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: 2] مفعول يُخَالِفُهُ" (اللقاني، 2018م: 376)

استشهد اللقاني بكلمة واحدة من الآية القرآنية، مثال ذلك في حرف الإبدال "الألف" الذي يُبدل من أربعة حروف منها النون الخفيفة، إذ قال: "و(الألف) تُبَدَّلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: النون الخفيفة (اللقاني، 2018م: 366)، نحو: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ (العلق: 15)

3- كان كثيرًا ما ينبه على الآيات القرآنية، في الأعم الأغلب، عند ورودها بقوله: (قال تعالى) (كقوله تعالى) (في قوله تعالى)، إذ جاء في اعتقاد بضرورة تقدير كلمة محذوفة مثل: (عزم أن أشرحه) ليصح المعنى، بحجة أن "الشرح" غير موجود وقت "الظهور"، فاستعملت الآية كدليل على أن هذا "التقدير غير ضروري"؛ لأن القرآن الكريم أسند الفعل [يحرزني] إلى فاعل لم يحدث بعد [أن تذهبوا به] مباشرة دون الحاجة لتقدير كلمة محذوفة، فالفعل "حزن" في الآية وقع قبل وقوع الذهاب فعليًا، وهذا يؤيد قول اللقاني: "فاعل "سنح" لتأويله ب(شرحه) على حذف مضاف، أي: ظهر لي [عزم] أن أشرحه؛ إذ الفعل الموجود ك(السُنُوح)، أي: الظهور يستحيل وجوده من فاعلٍ معدوم وقت وجود الفعل ك(الشرح) وقد صرحوا بنظيره في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ (يوسف: 13)، وعندي أن هذا التقدير غير ضروري، لأن الشيء له وجود في الذهن كما له وجود في العين" (اللقاني، 2018م: 85)

ومنه دخول اللام على المفعول به "الناس"؛ لتقوية الربط بين الفعل "اقترب" والمفعول المتأخر "الناس"؛ إذ قال: "وتعلق كل من قوله: "من اللفظ وصعبه" ب(يُذَلَّل) زيادة في الربط كما نصوا عليه (اللقاني، 2018م: 86)، في قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون﴾ (الأنبياء: 1)، فأصل الكلام: اقترب حساب الناس كذلك مجيئها فيمن هو واضع أصل اللغة، واستشهد بعض العلماء بقولهم أنه الدليل الصحيح على أن اللغة هي من عند الله "وحي وتوقيف"، بقوله: "والدليل الصحيح قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 31)، أي: الكلمات كلها؛ إذ كل اسم منها لغة" (اللقاني، 2018م: 119)، وجاء قوله تعالى شاهدًا على مسألة التعاطف ب(أو) في سياق النفي، قال "وفي سياق النفي كقولك: (لا تشتم زيدًا أو عمرًا أو بكرًا أو أحدهم) تريد واحدًا منهم، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان: 24)، وكقولك: (لا تُعط هذا الدينار زيدًا أو عمرًا بل لهما معًا)، أي: لا تُعط أحدهما منفردًا" (اللقاني، 2018م: 135)

واستشهد بقوله تعالى في الاستدلال على قدرة الفعل "زاد" المجرد على التعدي لمفعولين بنفسه دون الحاجة لزيادة حرف كالهزمة أو التضعيف، فلا تكون الزيادة فيه لأجل "التعدية" فقط، بل لغرض معنوي آخر، كقوله: "بُني من (زاد الواضع)، أي: أوقع الزيادة فيه، نُزِلَ منزلة القاصر؛ إذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها، وهو حاصل بإثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد، ولو بُني من (زاد) الباقية على أصلها من التعدية بنفسها لاثنتين كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (الأنفال: 2)، لقال: (أو مزيد حرقًا أو أكثر) مثلاً" (اللقاني، 2018م: 141) ففي قوله تعالى، الله لم يقل: زادتهم إيمانًا كثيرًا أو ضعفًا؛ لأن الغرض ليس الحساب، بل التفريق بين من زاد إيمانه

وَمَنْ لَمْ يَزِدْ، فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، اسْتَشْهَدَ اللَّقَانِي بِقَوْلِهِ تَعَالَى؛ لِبَيَانِ مَسْأَلَةِ مَهْمَةٍ، وَهِيَ أَنَّ أَسْلُوبَ الِاسْتِثْنَاءِ هُوَ وَسِيلَةُ دَقِيقَةٍ لِحَصْرِ الْقَاعِدَةِ وَقَصْرِهَا عَلَى شَيْءٍ مُّحَدَّدٍ "إِجَابًا وَسَلْبًا"، فَكَمَا أَنَّ الْآيَةَ قَصَرَتْ الْمَجَادِلَةَ عَلَى (الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ثُمَّ اسْتَنْتَتْ حَالَةَ (الَّذِينَ ظَلَمُوا)، فَإِنَّ الشَّارِحَ اسْتَعْمَلَ نَفْسَ الْأَسْلُوبِ لِيَقْصِرَ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ عَلَى [سَأَلْتُمُونِيهَا] ثُمَّ يَسْتَنْتِي حَالَاتِ "الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ"، كَقَوْلِهِ: "الْحُرُوفُ الْمَزِيدَةُ لَا تَكُونُ فِي حَالَةٍ مِنْ غَيْرِ حُرُوفٍ [سَأَلْتُمُونِيهَا] إِلَّا فِي الْإِلْحَاقِ وَالتَّضْعِيفِ، وَقَسَّ عَلَى هَذَا نَحْوَهُ (اللَّقَانِي، 2018م: 18) مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْنَا وَاللَّهُ وَاللَّهُمَّ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: 46)، وَذَكَرَ فِي كَوْنِ "بَاءِ التَّعْدِيَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ فَيَنْصَبُ مَفْعُولُ بِهِ، فَإِنَّهَا لَا تَغْيِرُ مَعْنَاهُ كَمَا حَصَلَ فِي "الْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ" بَلْ يَبْقَى الْفِعْلُ كَمَا هُوَ، إِذْ قَالَ: "وَالْبَاءُ تُقَيِّدُ صُدُورَهُ عَنِ الْمَجْرُورِ، فَلَا تَغْيِيرَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ كَمَا لَا يَخْفَى، فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ الْمَبْرُودُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِثْلُهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ دَهَبَ اللَّهُ بُيُورَهُمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (البقرة: 17)، قُلْتُ: قَالَ الرَّضِيُّ: [الباءُ] عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ لِلتَّأَكِيدِ" (اللَّقَانِي، 2018م: 236)، وَآخِرُ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ بِمَا يَتَضَمَّنُ حَالَةَ الْبَدءِ بِ(إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى)، فِي مَسْأَلَةِ "الْمَهْمُوزِ" قَالَ: "إِنْ كَانَ الْمَهْمُوزُ مُضَاعَفًا فَحُكْمُهُ كَحُكْمِ الْمَضَاعَفِ غَيْرِ الْمَهْمُوزِ، (نَحْوُ: وَأَمْرٌ) (اللَّقَانِي، 2018م: 427-428) إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ (طه: 132)

4- فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَجَدْتُهُ، يَقْدِمُ الشَّاهِدَ الشَّعْرِيَّ عَلَى الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي أَتْنَاءِ شَرْحِهِ، هَذَا التَّرْتِيبُ لَيْسَ تَقْلِيلًا مِنْ شَأْنِ الْقُرْآنِ، بَلْ يَعُودُ لِقَاعِدَةٍ مَنَهْجِيَّةٍ فِي التَّعْلِيمِ وَالِاحْتِجَاجِ اللَّغَوِيِّ، تَقُومُ عَلَى تَقْدِيمِ "الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ" عَلَى "الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ"، وَهِيَ قَاعِدَةٌ لَمْ أَجِدْ مِثْلَهَا فِي غَيْرِ كِتَابِهِ فِي الْكُتُبِ الْآخَرَى يُقَدِّمُ الشَّاهِدَ الْقُرْآنِيَّ عَلَى الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ، وَلَكِنْ مَا اعْتَمَدَهُ اللَّقَانِي هُنَا مَبْدَأُ أَنَّ الشَّعْرَ هُوَ دِيْوَانُ الْعَرَبِ "وَمُسْتَوْدَعُ لُغَتِهَا الْخَامِ، فَالشَّعْرُ يُسَاقُ هُنَا لِبَيَانِ "أَصْلِ الْوَضْعِ اللَّغَوِيِّ" لِلْقَاعِدَةِ، بَيْنَمَا يُسَاقُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ لِبَيَانِ "كَمَالِ الْاسْتِعْمَالِ" فَالتَّحْدِيدُ هُنَا تَقْدِيمُ "الأَصْلِ اللَّغَوِيِّ" لِلتَّمْهِيدِ لِفَهْمِ "الإِعْجَازِ الْقُرْآنِيِّ"، وَمِنْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ "النَّعْتِ الْكَاشِفِ لِحَقِيقَةِ الْمَنْعُوتِ"، إِذْ قَالَ: "هَذَا هُوَ النَّعْتُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْكَشْفُ عَنْ مَعْنَى الْمَنْعُوتِ كَمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ الْمَعَانِي" (اللَّقَانِي، 2018م: 146)، وَمِثْلُوه بِقَوْلِهِ (المبرد، 1997م: 32/4):

الْأَلْمَعِيُّ الَّذِي يَظُنُّ بِكَ الظَّ نَنْ كَانَ قَدْ رَأَى وَ قَدْ سَمِعَا

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا • إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا • وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ (المعارج: 19-21)، وَوَدِدْتُ الْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ اللَّقَانِي اسْتَعْمَلَ جُمْلَةً "مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى" بَعْدَ الْبَيْتِ الشَّعْرِيِّ، وَهَذِهِ "الْوَاوُ" تُسَمَّى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ "وَ" وَ"الِاسْتِشْهَادُ لِلْمُنَاسَبَةِ"، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ثَبَتَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ (شَعْرًا) لَهُ نَظِيرٌ وَشَبَهٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، مِمَّا يُوَكِّدُ وَحْدَةَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ.

5- يَلْجَأُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ إِلَى الْاسْتِشْهَادِ بِأَكْثَرِ مِنْ آيَةٍ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَقَدْ أَوْضَحَ هَذَا فِي كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِ الْمِثْلِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتَحْدِيدًا فِي سِيَاقِ "ضَرْبِ الْأَمْثَالِ"، قَالَ: "إِنْ قُلْتُ: الْمِثْلُ كَلَامٌ شَبَّهَ مَضْرُوبَهُ بِمُورِدِهِ، وَ(كَذَا) كِنَايَةٌ عَنْ مَرْكَبٍ تَارَةٍ كَمَا فِي: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مِثْلًا وَنَسِيَ خُلُقَهُ فَقَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: 78) وَعَنْ مَفْرَدٍ أُخْرَى كَمَا فِي: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مِثْلًا قَرِيَةً كَانَتْ أَمْنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَّرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ (النحل: 112)، وَفِي هَذَا التَّقْسِيمِ لَا يَصِحُّ جَعْلُ (كَذَا) بَيَانًا وَلَا بَدَلًا، وَلَا جَعْلُ (مِثْلًا) حَالًا، قُلْتُ: يُطْلَقُ "الْمِثْلُ" تَارَةً عَلَى مَا ذَكَرْتُ وَأُخْرَى عَلَى الشَّيْءِ الْمَشَبَّهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِهِ فِي نَحْوِ هَذَا التَّرَكِيبِ " (اللَّقَانِي، 2018م: 159-160)، وَبَرَزَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ بِشَكْلِ وَاضِحٍ وَكَبِيرٍ، عِنْدَمَا اسْتَشْهَدَ اللَّقَانِي بِأَكْثَرِ مِنْ آيَةٍ لِبَيَانِ الْخِلَافِ فِي دَلَالَةِ الصَّبْغِ الصَّرْفِيَّةِ "الْمُخْتَلَفَةِ فِي صِيَاجَتِهَا" لِلْمَعْنَى بَيْنَ "فَعَلَ أَفْعَلٌ"، حَيْثُ يَرَى فَرِيقٌ أَنَّ "نَزَلَ" تَقْيِيدُ التَّكْثِيرِ وَالتَّنْجِيزِ وَ"أُنْزِلَ" تَقْيِيدُ الْجَمْعِ، بَيْنَمَا اسْتَدَلَّ الْمُحَقِّقُونَ بِآيَةِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ (32) عَلَى أَنَّ صِيغَةَ "نَزَلَ" قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الْإِنْزَالِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، مِمَّا يَكْسِرُ قَاعِدَةَ اخْتِصَاصِهَا بِالتَّنْجِيزِ، إِذْ قَالَ: "أَعْنِي: أَنَّ "فَعَلَ" يَدُلُّ عَلَيْهِ [يُقْصَدُ التَّكْثِيرُ] دُونَ "أَفْعَلٍ"،

فإنه لا يدل عليه - لا لأنه إنما يستعمل في غير التثنية؛ بل لأنه لما هو أعم منه ومن التثنية، فمن ثم قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان: 1)، وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ (الكهف: 1)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ﴾ (الدخان: 3)، وهي إنزاله ليلة القدر إلى السماء الدنيا، وهذا قول جمع من المحققين، وقيل: إنهما سواء في عدم الدلالة على التثنية؛ تمسكًا بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ (الفرقان: 32): ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ (النساء: 140)، إشارة إلى قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِىٰ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (الأنعام: 68)، وقد يجاب بأن "النزول" في الآيتين علّق (على) فالمراد به: الإبلاغ، ولا يحصل عادة مع كثرة المبلغ والمبلغ إليه إلا أن يكون شيئاً بعد شيء، وقوله في الآية الأولى (جملة واحدة) باعتبار نزوله إلى الأرض، وقول بعض من كتب على هذا المحل - أنه يؤخذ من صنيع الشارح هاهنا مع مساعدة سابقه استواء [فعل] وأفعّل] في عدم الدلالة على التثنية - وهم من غير شبهة. (اللقاني، 2018م: 237-238)، ومنها في مسألة "إبدال الهمزة وترتيب الإعرال" لم يكتف اللقاني بذكر علة قلب الهمزة ياء في نحو "أئمة"، بل انتقل إلى القرآن الكريم جامعاً بين شاهدين مختلفين في الموضوع ومتحدّين في العلة الصرفية:

- الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانَ مَخْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيُقِىَ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أَمَّ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 283)، أصلها: [أؤتمن] بهمزيين، القرآن عند البدء بها يقول: [أؤتمن]، فقلب الهمزة واوا، طلباً للتخفيف
- الشاهد الثاني: قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكْنِيَ فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا• أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: 95-96)، أصلها: [أتوني] بهمزيين، القرآن قلب الثانية ألفاً فصارت [أتوني]، وهذه قاعدة مطردة وثابتة.

وقد وصف اللقاني هذه الأدلة بقوله "وهي واضحة"؛ لبيان أن السماع القرآني المتعدد هو الحاكم على القواعد القياسية، فالهدف إثبات أن هذا التغيير "قياسي ومسموع" وليس شذوذاً كما يظن البعض، فكلمة "أئمة" ليست شاذة؛ بل في الأصل هي "أئمة" على وزن "أفعله"، حدث فيها "إدغام" فصارت "أئمة" بهمزيين، فجاء اللقاني بالآيتين ليردّ على هذا الكلام ومحل الخلاف، وهو اجتماع همزتين ثقل جداً على اللسان، فاللقاني أراد أن يُثبت أن "الرأي الأرجح" هو قلب الهمزة ياء "أئمة"؛ لكن المعترضين قالوا هذا القلب شاذ ولا يقاس عليه، فجاءت هاتان الآيتان ردّاً عليهما، فالقرآن قد قلب الهمزة في كلمة [أؤتمن] و[أتوني] لكي يسهل النطق، فمن الطبيعي أن نقلبها في [أئمة] لتصبح [أئمة] (اللقاني، 2018م: 43)

القراءات القرآنية

القراءات في الاصطلاح:

أما ابن الجزري: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، خرج النحو واللغة والتفسير وما أشبه ذلك، والمقرئ العالم بها وراها مشافهة، فلو حفظ" التيسير" مثلاً ليس له أن يقرأ بما فيه إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً لأن في القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة" (الجزري، 1999م: 9)

أركان القراءات الصحيحة:

اشترط جمهور العلماء لقبول القراءة القرآنية توفر ثلاثة شروط: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رداً ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين؛ ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم؛ هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف" (الجزري، 1345هـ: 9/1)

وسُمع عن النبي محمد ﷺ قال: "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف" (الجزري، 1345هـ: 21/1)، وأما معنى الأحرف ففقد اختلف العلماء بها، فهي عند:

1- أهل اللغة، قال ابن الجزري: "قال: أهل اللغة حرف كل شيء طرفه ووجهه وحافته وحده وناحيته والقطعة منه والحرف أيضاً واحد حروف التهجي كأنه قطعة من الكلمة.

2- الحافظ أبو عمرو الداني، قال ابن الجزري: "معنى الأحرف التي أشار إليها النبي ﷺ، يتوجه إلى وجهين، أحدهما: أن يعنى أن القرآن أنزل على سبعة أوجه من اللغات لأن الأحرف جمع حرف في القليل كفلس وأفلس والحرف قد يُراد به الوجه بدليل قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ (الحج: 11) فالمراد بالحرف هنا الوجه أي على النعمة والخير و إجابة السؤال والعافية فإذا استقامت له هذه الأحوال اطمأن وعبد الله إذا تغيرت عليه وامتنحه بالشدة والضر ترك العبادة وكفر فهذا عبد الله علو وجه واحد فلهذا سمي النبي ﷺ هذه الأوجه المختلفة من القراءات والمتغايرة من اللغات أحرفاً على معنى أن كل شيء منها وجه، والوجه الثاني من معناها: أن يكون سمي القراءات أحرفاً على طريق السعة كعادة العرب في تسميتهم الشيء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره وكان كسبب منه وتعلق به ضرباً من التعلق كتسميتهم الجملة باسم البعض منها فلذلك سمي ﷺ القراءة حرفاً قد غير نظمه أو كسر أو قلب إلى غيره أو أميل أو زيد أو نقص منه على ما جاء في المختلف فيه من القراءة فسمى القراءة إذ كان ذلك الحرف فيها حرفاً على عادة العرب في ذلك واعتماداً على استعمالها (قلت)، وكلا الوجهين محتمل إلا أن أول محتمل احتمالاً قوياً في قوله ﷺ "سبعة أحرف" أي سبعة أوجه والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول رضي الله عنه في الحديث سمعتُ هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله ﷺ أي على قراءات كثيرة" (الجزري، 1345هـ: 23/1-24 موقف العلماء من القراءات:

يرى العلماء أن اختلاف وجوه القراءات القرآنية الثابتة يمثل توسعة ورحمة للمسلمين، مع التأكيد على أن حَمَلَةَ القرآن يتفاضلون في مستويات إتقانهم؛ فأعلاهم مرتبة هو المقرئ "المستبصر" الذي يجمع بين الرواية المسموعة والمعرفة العميقة بلغة العرب ومعاني الكلام، وهو الذي يمثل المرجعية الموثوقة في الأمصار، وفي المقابل يوجد صنف يقرأ القرآن بلسانه لكنه يفتقر إلى فهم علل اللغة والإعراب، مما يجعل أدائه عرضة للنسيان أو الخلط بين الآيات المتشابهة إذا طال عهده بالرواية. (البغدادي، 1997م: 45)

يُعد علم القراءات من العلوم المتصلة اتصالاً وثيقاً بالقرآن الكريم، إذ يُعنى ببيان وجوه أدائه كما نُقلت عن النبي ﷺ نقلاً صحيحاً، ويكشف عن سعة اللسان العربي وتنوع أساليبه، ويؤدي دوراً مهماً في فهم الدلالة القرآنية وتوجيهها، فضلاً عن أثره في العلوم العربية المختلفة، ويظهر من خلال تتبع موضوع القراءات في حاشية اللقاني أنه لا يتعامل معها بوصفها قرآناً من حيث التلاوة والرواية، وإنما بوصفها شواهد لغوية تُسهم في بيان الظاهر الصرفية والنحوية، فهو لا يذكر أسانيد القراءات، ولا يرجح بينهما، وإنما يوردها للاستدلال اللغوي، واللقاني لم يذكر عدداً كبيراً من القراءات في كتابه بل عدداً قليلاً، ومنهجه فيها:

1- لا يهتم بتحديد أسماء القراء، بل يكتفي بعبارة "قراءة بعضهم" و "قراءة" لتركيز الانتباه على الظاهرة اللغوية، كقوله: "احترازاً عن [ التونين ] ، فإنَّ التَّخْفِيفَ فِيهِمَا بَحْذِفِ أَحَدِهِمَا قَلِيلٌ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ (الفرقان: 25) بضمَّ اللَّامِ وفتح الثَّاءِ مِنَ (الملائكة)، وقراءة: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الأنبياء: 88) بسكون الياء" (اللقاني، 2018م: 287)

2- انتقل اللقاني من منهج الإبهام المعتاد إلى منهج التصريح بأسماء أعلام القراء عدة أمثال "عروة بن الزبير وابنه هشام أبو حيوة وابن أبي عبله" عند الاستشهاد، وذلك عند مناقشة اعتراض لغوي "يُسمى بحثاً" حول كلمة "مؤدوعاً" التي وردت في الشعر العربي، فهو لم يورد القراءة لعرض أوجه التلاوة، بل وظفها كشاهد أصيل يرفع صفة الضرورة عن الألفاظ، مُحصناً رأيه بذكر أعلام القراء ليوثق استعمالاً لغوياً كاد يُهمَل لولا وروده في النص القرآني، إذ قال: "لعلَّ وجهه أنَّ الضرورة هي: الإلجاء، و[إيقاع] (مودع) في البيت لم يدعْ إليه وزنٌ ولا قافية؛ لأنَّ (متروكاً) يُفِيدُ معناه ووزنه، فإنَّ كَانَ الأمر ذلك، فجوابه أنَّ الشَّعْرَ مَظَنَّةُ الضرورة؛ لأنَّه قرأ به عروة بن الزبير وابنه هشام أبو حيوة وابن أبي عبله (اللقاني، 2018م: 359) قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (الضحى: 3)

3- جاء بالقراءة كأداة لضبط بنية الكلمة ووزنها؛ أي تستعمل القراءة لترجيح أصل اشتقاق معين للكلمة، كما في: "و" أَرَزَ" على وزن "ضَرَبَ" ، وهي قراءة ابن ذكوان (اللقاني، 2018م: 434) في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجْدًا يَتَّعُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي الْقَوَرِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سَوْفِهِ يَعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (الفتح: 29)

### ثانياً: الشعر:-

الشَّعْرُ فِي الاصطلاح: " كلام موزونٌ، مُقَفَّى، دَالٌّ على معنى، ويكون أكثر من بيت" (ابن فارس، 1977م: 1/ 465)

ولم يقف ابن جني عند مجرد وصف ظاهرة انتقال اللسان العربي وتغيره، بل بادر إلى تأصيل قاعدة منهجية رصينة تضبط معيار الاحتجاج اللغوي؛ حيث أسس لرؤية تفرق بوضوح بين حالات التغير اللساني وفق المحددات التالية:

أولاً: معيار الانتقال اللغوي: قرر ابن جني أن العبرة في قبول لغة العربي تكمن في سلامة ملكته اللغوية لا في ثباته المكاني؛ فمتى ما انتقل العربي من لغة فصيحة إلى أخرى تماثلها، استمر الاحتجاج بكلامه، أما إذا شابَتْ لساه عجمة أو لحنٌ، فقد أصَلَ ابن جني لضرورة إسقاط صفة "الاحتجاج" عما استجدَّ على لسانه، ومعاملته لغوياً كأنه غائب عن أصل فطرته الأولى.

ثانياً: استصحاب حال الفصاحة: قَدَّ ابن جني لمبدأ " الثقة بالأصل" في التعامل مع احتمالات الفساد اللغوي الخفي؛ إذ يرى وجوب استصحاب حال الفصاحة الأصلية والعمل بها، رافضاً ترك الاحتجاج بلغة ما لمجرد توهم طروء (طراً) الفساد، أي بمعنى: دخول الانحراف اللغوي على اللسان الفصيح بعد أن كان سليماً، فالفصاحة تظل هي الأصل المستحكم ما لم يظهر دليل قطعي يثبت انحرافها.

ثالثاً: حاكمية القياس: انتهى ابن جني إلى جعل " القياس" هو الميزان النهائي للعمل اللغوي؛ فكل ما وافق أصول العربية المعهودة واعتدالها يُؤخذ به ويُقاس عليه، وذلك لحماية النظام اللغوي من أن تُزاحم القواعد المستقرة ظواهر طارئة ناتجة عن فساد السليقة. (ابن جني، 1952م: 12/2 - 13 )

يُعد الشعر العربي السجل التاريخي الذي حُفظت فيه أنساب العرب، مآثرهم، وقواعد لغتهم الأم (ابن فارس، 1977م: 467)، ومن هنا اكتسب الشاهد الشعري قيمته الوثائقية الكبرى، كونه "حجةً فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله ﷺ" (ابن فارس، 1977م: 467)، إن هذا الربط الوثيق بين الشعر والنصوص المقدسة يمنح الشاهد الشعري صبغةً من القداسة اللغوية؛ إذ لولا حفظ العرب لأشعارهم لضاع جزء كبير من مفاتيح فهم الوحي وتأويل مفرداته، وعلى الرغم من هذه الوظيفة الوثائقية الصارمة، فإن الشواهد الشعرية تكشف عن جانب آخر يتعلق بخصوصية الأداء اللغوي لدى المبدع، حيث يُنظر إلى "الشعراء كأمرأٍ للكلام" (ابن فارس، 1977م: 468)؛ فالشعر الذي نعتبره "حجة" هو نفسه الذي يُمنح فيه الشاعر رخصةً استثنائية تُعرف بـ(الضرورة الشعرية)، إذ يُقرر العلماء أن "للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز" (ابن فارس 1977م: 468)، أي بما لا يجوز لغيره في النثر أو الاستعمال المعتاد.

فبينما يركز ابن جني على "قواعد الانتقال اللغوي" و"استصحاب حال الفصاحة" كأصلين للثقة بالمتكلم، جاء السيوطي ليترجم هذه القواعد من تعيين القبائل التي حافظت على سلامة فطرتها اللسانية، ويمكن رصد ذلك بواسطة المحاور الآتية:-

القبائل الموثوق بعروببتها: وهو نُقِلَ عن "أبي نصر الفارابي" أن لغة العرب تؤخذ من القبائل التي حافظت على سلامة لسانها وبعدت عن تأثير الأمم الأخرى، وتأتي في مقدمتها قبيلة قريش كأفصح العرب، تليها قبائل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة والطائيين.

- معايير اختيار الفصحاء: اعتمد علماء اللغة في النقل عن هذه القبائل على "جودة الانتقاء" وسهولة اللفظ على اللسان، ووضوح البيان عما في النفس .

- القبائل التي يُحتجّ بلغتها: استبعدت سكان الحواضر (المدن) وسكان الأطراف المجاورة للأمم الأخرى،

#### صنّف الشعراء إلى أربع طبقات:

- الجاهليون: كبراء الشعراء قبل الإسلام، وهم أصل اللغة ومعدنها.
- المخضرمون: الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، وحكمهم حكم الطبقة الأولى في صحة الاستشهاد.
- الإسلاميون/المتقدمون: الذين عاصروا صدر الإسلام والدولة الأموية كجرير والفرزدق، وهم آخر من يُعتمد بلغتهم في تقرير القواعد.
- المولدون/المحدثون: وهم من جاءوا بعد زمن الاحتجاج كبشار وأبي تمام، وهم يقع كلامهم في دائرة الخلاف في الاعتداد بشعرهم كحجة لغوية؛ حيث اختلف العلماء في آرائهم في الاستشهاد بشعر المولدين، فجمهور النحويين واللغويين يحصرون الاحتجاج في الطبقات الثلاث الأولى، وقد طال كتاب "الكشاف" للزمخشري اعتراضات علمية؛ لتوسعه في الاستشهاد ببعض المولدين؛ وذلك باعتبار "نقل اللغة" يعتمد على الرواية والسماع لا على الإحداث المتأخرة، وفي الوقت نفسه بين البغدادي أن علوم الأدب "اللغة، الصرف، النحو، المعاني، البيان، البديع"، وأن الثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب العرباء الذين لم تُفسد سليقتهم اللغوية (البغدادي، 1418هـ-1997م: 5/1-6)

- تتجلى الفوارق المنهجية بين مدرستي البصرة والكوفة في أوضح صورها عند النظر في معايير قبول الرواية الشعرية والاحتجاج بها؛ إذ اتسم المنهج البصري بالتشدد النقدي والتحري في اختيار المصادر، فقصرُوا احتجاجهم على القبائل التي حافظت على نقاء لغتها ولم تختلط بالأعاجم، مما جعل مادتهم العلمية أكثر موثوقية وأقرب إلى الفصاحة المجمع عليها.

وفي المقابل، نجد المنهج الكوفي قد توسع في الرواية دون إخضاعها لذات المعايير النقدية الصارمة، مما أدى إلى تسلل الكثير من الشعر "المصنوع" أو "المنحول" إلى دواوينهم، وقد برزت في هذا السياق شخصيات مثيرة للجدل، مثل حماد الراوية الذي عُرف بسعة حفظه بقدر ما عُرف بتهاونه في التوثيق ونسبته الشعر لغير أهله، وخلف الأحمر الذي بلغت به المهارة في نظم الشعر

حداً جعله يضع قصائد كاملة على السنة الفصحاء القدماء، لدرجة أن الكوفيين لم يتبينوا " الوضع " في رواياتهم إلا بعد اعتراف أصحابها بذلك.

هذا التباين في الرواية لم يتوقف عند حدود الأدب، بل ألقى بظلاله على الدرس النحوي؛ حيث اتخذ الكوفيون من الأبيات الشاذة ومجهولة القائل شواهد لبناء قواعدهم، بينما رفض البصريون -و على رأسهم ابن السراج - مؤكدين أن القواعد النحوية واللغوية لا تُبنى إلا على " الأصل المجتمع عليه " من كلام العرب الموثوق بلسانهم، مما جعل الخلاف بين المدرستين خلافاً في الأصول والمنهج قبل أن يكون خلافاً في الفروع والأحكام.(الحديثي، 1974م: 109)

اتخذ اللقاني من الشاهد الشعري أداة تحليلية لتعصيد المسائل اللغوية الواردة في "متن العزي"، وينبني منهجه في هذا المبحث على مرتكزات أساسية في قبول الشاهد الشعري وتوظيفه؛ لكنه استشهد بعدد قليل من الشواهد الشعرية بلغ عددها سبعة أبيات، حيث يبرز تعامله مع الشاهد على عدة أمور:

1- يذكر البيت الشعري كاملاً سواء أكان منسوباً إلى صاحبه أم غير منسوب، حتى لو كان موضع الاستشهاد مقتصرًا على كلمة أو جملة واحدة، لضمان اكتمال المعنى والسياق الموسيقي، مثل جواز رفع الفعل (يكونُ/ يقولُ) في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضياً، كقوله: " (يكونُ) مرفوعٌ إمّا على أنّه جوابُ الشرط الماضي كقوله(فاعور، 1988م: 115):

وإنّ أتاؤه خليلٌ يومَ مسجبةٍ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرَمٍ

وإمّا على أنّه معطوفٌ بـ(الواو) المقدّرة على جملة(مورد القسمة واحد)، وهو دليلُ جوابِ الشرط المحذوف".(اللقاني، 2018م: 138)

2- كان في بعض المواضع يذكر المعنى اللغوي لبعض الكلمات التي ترد في البيت الشعري، كما في إبدال الواو أو العين همزة إذا جاءت على وزن فاعل وإن لم يكن اسم فاعل، إذ قال: " هذا الإبدال جارٍ فيما كان على (فاعلٍ وفاعلةٍ)، ولم يكن (اسم فاعلٍ) كقولهم:(جائزٌ) للبلستان، قال(سيبويه، 1316هـ: 1/ 458):

صَدَّةٌ نَابِتَةٌ فِي جَائِزٍ .....

وقولهم(جائزة) بالجيم والزاي، وهي خشبةٌ تُجَعَلُ في وسط السقف"(اللقاني، 2018م: 386)، ف(جائز) هنا ليس اسم فاعل بل اسم جامد على وزن فاعل.

وفي مسألة أخرى، قال:

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْأَوْ شَارَ أَنْ يَرَسَخْنَ فِي الْمَوْحِلِ(الهذلي، 1950م: 9)

(العين) بكسر العين جمع (عيناء) لعظيمة العين/ من بقر الوحش، و(رُكُودًا) بضمّ الرّاء، و(الأوشاز) جمع(وَشَرَ) وهو المكان المرتفع، أي: فأصبحت العينُ مقيّمةً على الأمكنة المرتفعة؛ مخافةً أَنْ يَقَعْنَ في مكان الوحل فلا يَخْلُصْنَ"(اللقاني، 2018م: 445)

3- كان يذكر كلمة واحدة من البيت الشعري، تخص المسألة التي يتحدث عنها، كما في أقسام الكلام العربي الفصيح الشاذ، قسم" مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ " معًا، نحو: (الأجل)(قدامة، 2006م: 337)

بفكّ الإدغام، (وَهُوَ مَرْدُودٌ) على قائله، فالمقبولُ فصيحٌ يصحُّ أَنْ يَقَعَ في الكلام الفصيح، والمردودُ غيرُ فصيحٍ يُنافي وقوعه في الكلام الفصيح"(اللقاني، 2018م: 167)

4- يستشهد أحياناً بشطر من البيت، كما في أحد أقسام الكلام العربي الفصيح الشاذ، إذ قال: "وَقِسْمٌ مُخَالَفٌ للاستعمالِ دون القياس، نحو(ابن مالك، 2008م: 744/2):

..... وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

والاستعمال إضافةً (مثل) إلى الضمير، وكلاهما مَقْبُولٌ، لا اعتراضٌ بسببه على قائله" (اللقاني، 2018م: 166)، وجاء في كيفية حدوث الإعلال في الأفعال التي تدل على العيوب أو الصفات، وعلى جواز إبدال نون التوكيد ألفاً عند الوقف، إذ قال: "أَعَارَ وَأَسَادَ بفتح الهمزة وتخفيف اللام، أصلهما: (أَعَوَرَ وَأَسَوَدَ) المتقدّمان، وَعَارَ وَسَادَ مُعْلَيْنِ مِنْ (عَوَرَ وَسَوَدَ)، "أَعَارَتْ عَيْنُهُ"(الباهلي، 1970م: 76)، أي: أَعَوَرَتْ، والهمزة للاستفهام، "أَمْ لَمْ يَغَارَا"، أي: (لم تَعَوَرَ) مضارع (عَوَرَ)، والألف مبدلة من نون التوكيد" (اللقاني، 2018م: 379)، وكذلك عندما استعمل البيت الشعري كدليل على أن الاسم إذا كان معرفاً بـ"أل" التي لتعريف الجنس، يجوز أن تُعامل الجملة الواقعة بعده معاملة النعت (الصفة) لأن المعرّف هنا هو نكرة في المعنى [أي: أن الاسم عام وشائع ولا يقصد به التعيين رغم وجود أداة التعريف "أل" في أوله]، إذ قال: "تكون (الآلة) معرفاً بـ(اللام الجنسية) فهي في المعنى نكرة؛ فيصحُّ نعتُها بالجملة، كما في قوله(سبويه، 1316هـ: 24/3):

وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّيْلِ بِسَبْيِ ..... " (اللقاني، 2018م: 450)

وفي نهاية هذا المبحث أقول إن اللقاني اعتمد منهجاً يقوم على الاستناد إلى النصوص الموثوقة في العربية، فجعل القرآن الكريم في مقدمة الشواهد؛ إذ استشهد بآياته الكريمة لما لها من منزلة عليا في الاحتجاج اللغوي، ولم يتوقف عند هذا الحد، بل انتقل إلى الشعر العربي فاستشهد به لتأكيد ما يذهب إليه من أحكام أو لبيان شواهد الاستعمال عند العرب، مما يد على إدراكه لقيمة الشعر في توثيق اللغة وتمثيل أساليبها، وهنا يظهر أن اللقاني سار على منهج النحويين في تقديم النص القرآني ثم القراءات ثم الشواهد الشعرية، مع توظيف هذه المصادر لتأييد المسائل الصرفية والنحوية التي يعرضها في حاشيته، مما يدل على عنايته بتوثيق القاعدة وربطها بأصولها المسموعة، إذ يبرز اعتماد السماع أساساً مهماً في بناء الأحكام اللغوية عنده(

### الخاتمة:

- 1- يتضح أن الدليل الأكثر حضوراً عند اللقاني هو الشاهد القرآني، يليه القراءات ثم الشعر وفي الترتيب، التزم بتقديم القرآن عادةً، لكنه تميز بذكاء منهجي حين قدّم الشعر عليه في موضع واحد؛ لإبراز "أصل الوضع اللغوي" تمهيداً لفهم "كمال الاستعمال القرآني".
- 2- يُقدّم اللقاني في الترجيح، الشاهد القرآني المتعدد على القواعد القياسية الجدلية، ويوظف القراءات ويصرّح بأسماء القراء حيناً للدفاع عن اللفظ من تهمة الشذوذ والضرورة الشعرية، وهو بذلك يبدو أكثر دقة وتوثيقاً من الشارح (التفتازاني) ومن تقدمه في تحصين المسائل الصرفية بالنصوص المسموعة الموثوقة.
- 3- يتضح أن السماع يمثل الركيزة الأساسية التي اعتمد عليها علماء العربية في تقعيد اللغة وبناء قواعدها.
- 4- يحتل القرآن الكريم والقراءات القرآنية أعلى درجات الاحتجاج اللغوي لثبوت نقلها وصحة سندها، وأسهم الشعر العربي في حفظ اللغة العربية وتمثيل أساليبها المختلفة، ولذلك اعتمد عليه النحويون في الاستشهاد اللغوي.

### المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ)، المحقق الشيخ أحمد عزو عناية / دمشق – كفر بطنا قدم له : الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، الناشر: دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الأصمعيات : أبي سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، الطبعة السابعة: 1993، بيروت - لبنان
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت ٥٧٧)، تحقيق : سعيد الأفغاني، طبعة الأولى بدمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م
- الاقتراح في علم أصول النحو - بجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، قراءه وعلق عليه / الدكتور محمود سليمان ياقوت، كلية الآداب - جامعة طنطا، دار المعرفة الجامعة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م
- تهذيب اللغة :لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ)، تحقيق: الاستاذ محمد علي النجار ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ، بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح و تحقيق - عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- حاشية اللقاني الإمام ناصر الدين محمد بن حسن المالكي ( 873 - 958هـ) على شرح تصريف العربي للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ( 792 هـ ) دراسة وتحقيق : د. محمد ذنون يونس الفتحي - د. احمد صالح يونس، دار الفتح، الطبعة الأولى 2018م.
- خزانة الادب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح / عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة 1997م.
- الخصائص : أبي الفتح عثمان بن حني (ت 392هـ)، تحقيق : محمد على النجار الاستاذ بكلية اللغة العربية، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت – لبنان، الطبعة الثانية 1952م.
- ديوان أبي النجم العجلي: الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه : الدكتور عمد أديب عبد الواحد جهران، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ديوان الهذليين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات ٦٤-٦٧-٣٦٩، 45 - ٤٨ - ١٩٥٠ م، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م، المكتبة العربية تصدرها الثقافة والارشاد القومي لفرعيها : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر الدار القومية للطباعة والنشر - الدار المصرية للتأليف والنشر.
- ديوان زهير بن أبي سلمى : شرعة وقدم له : الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية : بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- السبعة في القراءات: لابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة 1400 هـ\_ 1980م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت رقم 37، د.ن، 1974م.
- شعر عمرو بن أحمد الباهلي. جمه وحققه الدكتور حسين عطوان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى 1970م.

- الصاحبى - لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - (ت395هـ)، تحقيق : السيد احمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابى وشركاءه، القاهرة، 1977م.
- الكامل في اللغة والأدب : محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ) الناشر : دار الفكر العربى - القاهرة الطبعة الثالثة : ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه (ت180هـ)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثالثة : ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كتاب التعريفات: العلامة علي بن محمد بن علي الذين الشريف الجرجاني ت ٨١٦ هـ - ١٤١٣ م، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م.
- كتاب الحروف: ابو نصر الفارابي، حققه وقدم له وعلى عليه : محسن مهدي. أستاذ الدراسات العربية - جامعة هارفارد، دار المشرق - بيروت - لبنان- المكتبة الشرفية ساحة النجمة ١٩٨٦ بيروت.
- كتاب الواضح في علوم القرآن : مصطفى ديب البنا - محيي الدين ديب (ت ١٤٤٢ هـ)، الناشر: دار الكلم الطيب / دار العلوم الإنسانية دمشق - الطبعة الثانية / ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٣٨ هـ)، طبعه ورتبه مصطفى حسين أحمد، الناشر دار الريان التراث بالقاهرة - دار الكتاب الطبعة الثالثة ١١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- لسان العرب: العلامة لأبى أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت 711هـ) نشر ادب الحوزة قم - ايران ١٤٠٥ - دار صادر - بيروت - ط ٣ / ١٤١٤ هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو: عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ابن الانباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق : سعيد الافغانى، طبعة الأولى بدمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٣77هـ - ١٩٥٧ م
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت ٥٨٣٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى : ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م
- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأولى/ محمد أحمد دهمان، طُبع في مطبعة التوفيق بدمشق، الطبعة الأولى في 5 جمادي الثانية 1345هـ.

#### Sources and References:

-The Holy Quran.

•Irshad al-Fuhul ila Tahqiq al-Haq min 'Ilm al-Usul (Guidance for Scholars to the Verification of Truth in the Science of Usul al-Fiqh): Muhammad ibn Ali ibn Muhammad ibn Abdullah al-Shawkani al-Yamani (d. 1250 AH), edited by Sheikh Ahmad Azzo 'Inaya / Damascus - Kafr Batna. Foreword

by: Sheikh Khalil al-Mays and Dr. Wali al-Din Salih Farfur. Publisher: Dar al-Kitab al-'Arabi, First Edition, 1419 AH - 1999 CE.

- Al-Asma'iyyat: by Abu Sa'id Abd al-Malik ibn Qurayb ibn Abd al-Malik, edited and annotated by Ahmad Muhammad Shakir and Abd al-Salam Harun, 7th edition, 1993, Beirut, Lebanon

- Al-Ighrab fi Jadal al-'Arab wa Lama' al-Adillah fi Usul al-Nahw: by Abu al-Barakat Abd al-Rahman Kamal al-Din ibn Muhammad al-Anbari (d. 577 AH), edited by Sa'id al-Afghani, 1st edition, Damascus, 1377 AH - 1957 CE

- Al-Iqtirah fi 'Ilm Usul al-Nahw: by Jalal al-Din al-Suyuti (d. 911 AH), read and annotated by Dr. Mahmoud Sulayman Yaqut, Faculty of Arts, Tanta University, Dar al-Ma'rifah al-Jami'ah, 1426 AH - 2006 CE

- Tahdhib al-Lughah: by Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari (d. 370 AH), edited by Professor Muhammad Ali al-Najjar, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1st edition, 2001 CE

- Clarification of Objectives and Methods in Explaining Ibn Malik's Alfiyya: Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Misri al-Maliki (d. 749 AH), explained and edited by Abd al-Rahman Ali Sulayman, Professor of Linguistics at Al-Azhar University. Publisher: Dar al-Fikr al-Arabi, First Edition, 1428 AH - 2008 CE.

- Al-Laqqani's Gloss: Imam Nasir al-Din Muhammad ibn Hasan al-Maliki (873-958 AH) on the Explanation of Arabic Morphology by Imam Sa'd al-Din Mas'ud ibn Umar al-Taftazani (d. 792 AH). Study and editing by Dr. Muhammad Dhunun Yunus al-Fathi and Dr. Ahmad Salih Yunus. Dar al-Fath, First Edition, 2018 CE.

- The Treasury of Literature and the Essence of the Arabic Language: Abd al-Qadir ibn Umar al-Baghdadi, edited and explained by Abd al-Salam Muhammad Harun. Publisher: Maktabat al-Khanji, Cairo, Fourth Edition, 1997 CE.

- Characteristics: Abu al-Fath Uthman ibn Hani (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali al-Najjar, Professor at the Faculty of Arabic Language, Dar al-Huda for Printing and Publishing, Beirut, Lebanon, second edition, 1952 CE.

- The Diwan of Abu al-Najm al-Ajli: al-Fadl ibn Qudamah, compiled, explained, and edited by Dr. Amd Adib Abd al-Wahid Jahran, Publications of the Arabic Language Academy, Damascus, 1427 AH - 2006 CE.

- The Diwan of the Hudhayl Tribe: a photocopy of the Dar al-Kutub edition from the years 1964-1967-1969, 1945-1948-1950 CE, published by the National Printing and Publishing House, Cairo, 1385 AH - 1965 CE. Published by the Arab Library, a publication of the Ministry of Culture and National Guidance, two branches: the Supreme Council for the Patronage of Arts, Literature, and

Social Sciences, and the Egyptian General Organization for Authorship, News, and Publishing, the National Printing and Publishing House, and the Egyptian House for Authorship and Publishing.

- The Collected Poems of Zuhayr ibn Abi Sulma: Edited and introduced by Professor Ali Hassan Faour, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, First Edition, 1408 AH - 1988 CE.

- The Seven Readings: By Ibn Mujahid, Ahmad ibn Musa ibn al-Abbas al-Tamimi Abu Bakr ibn Mujahid al-Baghdadi, edited by Dr. Shawqi Dayf, published by Dar al-Ma'arif, Egypt, Third Edition, 1400 AH - 1980 CE.

- The Evidence and Principles of Grammar in Sibawayh's Book, by Khadija al-Hadithi, Kuwait University Publications No. 37, n.p., 1974 CE.

- The Poetry of Amr ibn Ahmad al-Bahili, collected and edited by Dr. Hussein Atwan, published by the Arabic Language Academy in Damascus, First Edition, 1970 CE.

- Al-Sahibi - by Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya (d. 395 AH), edited by Sayyid Ahmad Saqr, printed by Isa al-Babi & Partners Press, Cairo, 1977 CE.

- Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab (The Complete Book on Language and Literature): by Muhammad ibn Yazid al-Mubarrad, Abu al-Abbas, edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim (d. 1401 AH), published by Dar al-Fikr al-Arabi, Cairo, third edition: 1417 AH - 1997 CE.

- Al-Kitab (The Book): by Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, published by Maktabat al-Khanji, Cairo, third edition: 1408 AH - 1988 CE.

- Kitab al-Ta'rifat (The Book of Definitions): by Allamah Ali ibn Muhammad ibn Ali al-Din al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH - 1413 CE), published by Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition: 1403 AH - 1983 CE.

- The Book of Letters: Abu Nasr al-Farabi, edited, introduced, and annotated by Muhsin Mahdi, Professor of Arabic Studies, Harvard University, Dar al-Mashriq, Beirut, Lebanon - al-Maktabah al-Sharafiyyah, al-Najmah Square, 1986, Beirut.

- The Clear Book on the Sciences of the Qur'an: Mustafa Dib al-Banna - Muhyi al-Din Dib (d. 1442 AH), published by Dar al-Kalim al-Tabib / Dar al-Ulum al-Insaniyyah, Damascus, second edition, 1418 AH - 1998.

- The Revealer of the Truths of the Obscure Meanings of Revelation and the Essence of Sayings on the Aspects of Interpretation: Abu al-Qasim Mahmud ibn Umar al-Zamakhshari (d. 38 AH), printed and arranged by Mustafa Husayn Ahmad, published by Dar al-Rayyan al-Turath, Cairo - Dar al-Kitab, third edition, 1407 AH - 1987 CE.

- Lisan al-Arab: by the scholar Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Mukarram ibn Manzur al-Afriqi al-Misri (d. 711 AH), published by Adab al-Hawzah, Qom, Iran, 1405 AH - Dar Sader, Beirut, third edition, 1414 AH.
- The Shining Evidence in the Principles of Grammar: Abd al-Rahman Kamal al-Din ibn Muhammad ibn al-Anbari (d. 577 AH), edited by Saeed al-Afghani, first edition, Damascus, Syrian University Press, 1377 AH - 1957 CE
- The Guide for Reciters and the Mentor for Students: Shams al-Din Abu al-Khayr ibn al-Jazari Muhammad ibn Muhammad ibn Yusuf (d. 583 AH), published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, first edition, 1420 AH - 1999 CE
- Publication on the Ten Readings: Al-Hafiz Abu al-Khayr Muhammad ibn Muhammad al-Dimashqi, known as Ibn al-Jazari (d. 833 AH), first proofread and edited by Muhammad Ahmad Dahman, printed at Al-Tawfiq Press, Damascus, first edition, 5 Jumada II 1345 AH.